

ثقافة تنظيم النسل في الجزائر Birth control culture in Algeria



د. طارق بن بيه

جامعة أمين العقال الحاج موسى أق أخاموك تامنغست

benbia.tarek@univ-tam.dz

أ.د. عبد الجليل ساقني *

جامعة أمين العقال الحاج موسى أق أخاموك تامنغست

abdeldjalil.sagueni@univ-tam.dz

تاريخ الاستلام: 2025/03/16 تاريخ القبول 2025/05/21 تاريخ النشر 2025/06/03



ملخص:

حسب بارسونز، فإن تنظيم الأسرة يُعدّ وظيفة أساسية للنسق الاجتماعي، وبما أن الأسرة تبنى من طرف الرجل والمرأة- الزوج والزوجة، فإن الأمر منطقي أن يتم تنظيم الأفكار ومعرفة الآراء والتشارك في تنفيذ المهام، ويمكن إسقاط هذا المبدأ على عملية تنظيم النسل.

لقد تغيرت ثقافة تنظيم النسل في الأسرة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا الذي انتشرت فيه التكنولوجيا والانترنت وأثرت في قرارات الأسرة، كما أن التحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري مثل تمكين المرأة ودخولها للعمل لمساعدة زوجها وتقديم الإضافة للمجتمع، ومع انتشار الإعلام الجديد الذي ينقل المعلومات والأخبار كل ثانية ودقيقة، ناهيك عن تحسن الخدمات الصحية المقدمة للمرأة الحامل والطفل، كل

* المؤلف المراسل

هذا أدى إلى انخفاض تدريجي في نسبة المواليد، فهناك قبول أسري اليوم لمبدأ التباعد وتقليل المواليد لمواجهة متاعب الحياة وتحدياتها.

الكلمات المفتاحية: ثقافة، الأسرة، تنظيم النسل، الولادة، الصحة.

Abstract :

According to Parsons, family planning is an essential function for social coordination, and since the family is built by men and women—the husband and wife—it is logical that ideas are organized, knowledge of opinions and sharing in carrying out tasks, and this principle can be dropped on the process of controlling birth control.

The culture of birth control in the Algerian family has changed from independence to the present day in which technology and the Internet spread and affected the decisions of the family, just as the social transformations that Algerian society has known, such as empowering women and entering work to help her husband and providing the addition to society, and with the spread of the new media that transmits information and news every second and accurate, not to mention the improvement of health services provided to pregnant women and the child, all of this led to a gradual decrease in the proportion of birth, There is a family acceptance today for the principle of spacing and reducing births to face the troubles and challenges of life.

key words: Culture, family, birth control, birth, health.

مقدمة:

ثقافة تنظيم النسل هي عملية إستراتيجية تنطلق عادة من الأسرة، تتميز بأنها مجموعة القيم، الأفكار، والممارسات التي تهدف إلى التخطيط والتنظيم الواعي لعدد أفراد الأسرة وتوقيت الإنجاب، يراعى في ذلك القدرات الصحية للمرأة وبما يتناسب مع إمكانيات الأسرة المادية والاجتماعية، هذه الثقافة تختلف من مجتمع لآخر بناءً على عوامل متداخلة، تسعى إلى تحقيق مبدأ الاستقرار الأسري من خلال تثقيف الفرد خصوصاً من الناحية الصحية.

في الجزائر تعتبر ثقافة تنظيم النسل من المواضيع المعقدة بتعدد أبعادها، حيث نجد بأن العوامل الاجتماعية، الدينية، الاقتصادية والسياسية كلها متداخلة في هذه

الظاهرة، فقد شهدت الجزائر تحولات ديموغرافية كبيرة على مر العقود منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، شهدت تذبذبا صعود ونزولا في المنحنى البياني للخصوبة فبعد أن كان النمو سريعا وحظيت كل أسرة بسبعة أطفال فأكثر، قل هذا العدد إلى حوالي ثلاثة أطفال في عام 2020 وفقا لبيانات صادرة عن البنك الدولي، هذا الانخفاض في معدلات الخصوبة يعبر عن تحول جذري في الثقافة الاجتماعية والاقتصادية لدى أفراد المجتمع الجزائري، حيث وبعد أن كانت الدولة تسعى جاهدة إلى محاولة تنظيم النسل وتخطيط عملية الإنجاب بسياسات واستراتيجيات واضحة بعد الاستقلال قصد مواءمة النمو الديموغرافي مع النمو الاقتصادي تماشيا مع السياسة العامة لتحقيق التنمية، يمكن القول بأن هذا الدور إلتصق حرفيا بالأسرة الجزائرية اليوم.

وبدخول المرأة وتفوقها في مجال التعليم وتطور رصيدها الثقافي، أثر ذلك على قبولها الأسري والاجتماعي وساهمت مبادراتها في تبني فكر وسياسة مشتركة لدى الأسرة الجزائرية بعيدا عن سلطوية الرجل وقراراته الفردية الممزوجة بالمعتقدات التقليدية وقيم الأسرة الممتدة، وقد أشار الباحث والمؤرخ الجزائري جيلالي صاري صاحب كتاب الكارثة الديمغرافية، إلى أهمية تعزيز دور المرأة وعدم إغفال مساهمتها في بناء المجتمع فهي ليست مجرد عنصر ثانوي في الأسرة وفي النسق المجتمعي، بل شريك أساسي في التنمية الاجتماعية والثقافية.

الأسرة الجزائرية اليوم تعرف تنظيما في حياتها بخصوص قضية الإنجاب لعدة اعتبارات من أهمها الجانب الاقتصادي والجانب الثقافي، ويمكن تفسير هذا التحول وفق نظرية التحول الديمغرافي التي قدمها فرانك نوتشتاين، الذي ذكر أن المجتمعات تمر بمراحل مختلفة من النمو السكاني، حيث تنخفض معدلات الخصوبة مع تطور المجتمع وزيادة التحضر والتطور السريع، فقد أدى التوسع الحضاري في الجزائر والهجرة من الريف إلى المدن إلى تغيير في أنماط الحياة والتفكير لدى الأسرة حيث أصبحت هذه الأخيرة أكثر

ميلا إلى تقليل عدد الأطفال ضمانا لحياة أفضل لهم، وهذا ما يتوافق طبعاً مع مفهوم التكلفة والمنفعة الذي قدمه عالم الاجتماع جاري بكر، عند تطرقه لنظرية الاختيار العقلاني وموضوع الاقتصاد المنزلي، كما لا يمكننا إغفال دور التغيرات في الأدوار الجندرية التي ساهمت في تشكيل ثقافة تنظيم النسل مع زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث أصبحت أكثر استقلالية وقدرة على اتخاذ القرارات والمشاركة فيها.

وحسب أفكار فيليبس زوكرمان، فإن المجتمعات التي تتمتع بمستويات عالية من التدين تميل إلى مقاومة سياسات تنظيم النسل، ولطالما كان هناك صراع لأجل التفسيرات الشرعية لدى المسلمين عامه في موضوع تنظيم النسل، وفي الجزائر لا إشكال في تنظيم النسل مع إتباع الشروط الصحية المناسبة، وذاك أمر ضروري من أجل الحفاظ على الصحة العامة للمرأة وصحة الأطفال كذلك، وبعد أن كان الرجل الجزائري يسعى جاهداً إلى الإنجاب كضرورة اجتماعية لإبراز مكانته وحفظ اسمه ونسبه ولضرورة اقتصادية خصوصاً إن رزق بالأولاد الذكور ليساعدونه في حرفته وأعماله اليومية، أصبح يركز على ثقافة التباعد من أجل أن يستطيع إعالة أبنائه دون مشقة وتعب.

ثقافة الفرد الجزائري اليوم أصبحت مستقلة إلى حد ما، وبانخفاض نسبه الأمية لدى النساء أكيد أن هذا سيكون عاملاً مؤثراً في تفكير وقرارات الأسرة، إن علماء الاجتماع يعتقدون بأن تنظيم النسل تفاعل معقد بين التحضر، التعليم، الإعلام والاقتصاد تلعب فيه المرأة دوراً محورياً ومؤثراً، هذه العوامل وأخرى، سوف تؤثر بشكل واضح على انخفاض معدلات الخصوبة، ولأجل تحليل أعمق للظاهرة المدروسة يمكن الانطلاق من سؤال مركزي: ما حقيقة ظاهرة تنظيم النسل وما هي العوامل المؤثرة على ثقافة الإنجاب لدى الأسرة الجزائرية.

أولاً. سوسيولوجيا الثقافة والتأثير الثقافي:

1. المفهوم السوسيولوجي للثقافة:

نحن ندين إلى عالم الانثربولوجيا البريطاني إدوارد تايلور بأول تعريف للمفهوم الانثربولوجي للثقافة: إن ثقافة أو حضارة موضوعة في معناها الانثربولوجي الأكثر اتساعا هي هذا الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع، فالثقافة عند تايلور تعبر عن كلية حياة الإنسان الاجتماعية وتتميز ببعدها الجماعي والثقافة مكتسبة ولا تتأتى من الوراثة البيولوجية¹

وإذا كان تايلور أول من اقترح للثقافة تعريفا مفهوميا فإنه لم يكن الأول تماما الذي استخدم الكلمة في الانثربولوجيا، فقد كان واقعا تحت التأثير المباشر لعلماء إثنولوجيا ألمان كان قد قرأ لهم منهم غوستاف كلام الذي كان يستعمل كلمة ثقافة في معنى موضوعي على خلاف التقليد الرومنطقي الجرمانى وخاصة للإحالة على الثقافة المادية، لقد كان التردد بين مفهومي ثقافة وحضارة لدى تايلور مميزا لسياق العصر وإذا ما انتهى إلى تفضيل ثقافة فلأنه فهم أن حضارة وحتى إذا ما وضعت في معناها الوصفي الخالص، تفقد خاصية المفهوم الإجرائي حالمًا تطبق على المجتمعات البدائية وذلك بفعل أصلها الاشتقاقي الذي يحيل على تكوين المدن وبفعل المعنى الذي اتخذته في العلوم التاريخية حيث تعني رئيسيا الانجازات المادية الضعيفة النماء في تلك المجتمعات، تمتاز كلمة ثقافة بالنسبة إلى تايلور في التعريف الجديد الذي وضعه لها بكونها كلمة محايدة تمكن من التفكير على نطاق الإنسانية كافة.²

وعموما تعني الثقافة في نظر علماء الاجتماع جوانب الحياة الإنسانية التي يكتسبها الإنسان بالتعلم لا بالوراثة ويشترك أعضاء المجتمع بعناصر الثقافة تلك التي تتيح لهم مجالات التعاون والتواصل وتمثل هذه العناصر السياق الذي يعيش فيه أفراد المجتمع، وتتألف ثقافة المجتمع من جوانب مضمرة مثل المعتقدات والآراء والقيم التي تشكل

المضمون الجوهرى للثقافة ومن جوانب ملموسة مثل الأشياء والرموز أو الثقافة التي تجسد هذا المضمون.³

وينقد المايونفسكي الوظيفي تذرير الواقع الثقافى الذى تنتهى اليه بعض بحوث التيار الانتشارى المتسمة بمقاربة متحفية للظواهر الثقافية التى تحتل فى سمات تجمع وتوصف لذاتها دونما قدرة دائما على فهم موقعها فى نسق شامل، ما هو جدير بالاعتبار ليس أن تكون هذه السمة أو تلك موجودة هنا أو هناك بل أن تؤدي ضمن كلية ثقافية ما، وظيفة محددة وبما أن كل ثقافة تشكل نسقا مترابط العناصر فمن غير الوارد دراستها منفصلة: فى كل ثقافة تؤدي كل عادة وكل شيء وكل فكرة وكل معتقد وظيفة حيوية ما وتضطلع بمهمة ما وتمثل جزءا من الكلية العضوية، يجب تحليل كل ثقافة من منظور تزامنى انطلاقا من معطياتها المعاصرة لا غير ومواجهة للتطورى المنصرفة إلى المستقبل وللإنتشارية الملتفتة إلى الماضى يقترح المايونفسكي أن الوظيفة المركزة على الحاضر الذى هو المقطع الزمنى الوحيد الذى يمكن لعالم الأنثربولوجيا أن يدرس خلاله المجتمعات الإنسانية موضوعيا، وبما أن كل ثقافة تشكل كلا متجانسا فإن كل عناصر نسق ثقافى يتناغم بعضها بعضا وهو ما يجعل كل نسق متوازنا ووظيفيا وما يفسر بأن كل ثقافة تسعى إلى الحفاظ على نفسها مساوية لذاتها ويقلل من شأن التوجهات الداخلية إلى التغيير فى كل ثقافة إذ التغيير الثقافى بالنسبة إليه يرد أساسا من الخارج عبر التماس الثقافى.⁴

2. الاتصال الثقافى والسيطرة الثقافية:

إن الثقافة فى العصر الحديث لا ترقى أو تتقدم دون استخدام أجهزة الإعلام فى عملية التثقيف للشعوب، وكلما تقدمت أجهزة الإعلام وتنوعت ازدادت فاعلية وقوة ما يمكن التقدم فى عملية تثقيف الشعوب، إن التكامل بين الثقافة والاتصال غدا اشد وضوح وجلاء من ذى قبل خاصة اذا استخدمنا مصطلح الثقافة ليعنى مجموع انجازات الإبداع الإنسانى أى كل ما أضافه الإنسان إلى الطبيعة. ويمكن اعتبار دور الاتصال بمثابة

دور الناقل الأساسي للثقافة، وأن وسائل الاتصال هي أدوات ثقافية تساعد على دعم المواقف والتأثير فيها وهي مطالبة أن تلعب دورا أساسيا في تطبيق السياسات الثقافية، وفي إضفاء طابع ديمقراطي على الثقافة وهي تشكل بالنسبة للملايين من الناس، الوسيلة الأساسية في الحصول على الثقافة وجميع أشكال التعبير المبدع.⁵

ويمكن القول بأن وسائل الإعلام الجماهيرية في العالم الحديث توفر الزاد الثقافي وتشكل الخبرة الثقافية لملايين كثيرة من الناس وقد تم تقديم روائع الإبداع الخلاق من الماضي والحاضر على السواء الى جماهير عديدة على الصعيد الدولي والوطني كما توفرت التسلية بأشكالها المتعددة على نحو أيسر من ذي قبل، وهي تستجيب بلا شك لاحتياجات ومطالب إنسانية، بيد إن الكثير من هذه التسلية مبتذل ونمطي بدرجة تجعله يحد من الخيال بدلا من أن يثيره، وهناك خطر آخر اكتسب أبعادا كبيرة وهو السيطرة الثقافية التي تتخذ شكل الاعتماد على نماذج مستوردة تعكس قيما وأساليب حياة غريبة، وتعرض الذاتية الثقافية للخطر من جراء التأثير الطاعني للأمم القوية على بعض الثقافات القومية واستيعابها رغم أن الأمم صاحبة هذه الثقافات الأخيرة هي وريثة ثقافات أقدم عهدا وأكثر ثراء وحيث أن التنوع والتباين هما من أهم خصائص الثقافة، فإن العالم بأسره هو الخاسر من جراء هذا.⁶

الحقيقة التي نؤمن بها هي أننا حقا في موضع اختبار صعب لكنه ليس اختبارا يستحيل النجاح فيه بشرط أن نوفر لذلك عوامل النجاح المتمثلة في الرغبة ثم القدرة...نحن لا نستطيع ان نؤيد الاستسلام الكامل لتبعية الهيمنة السياسية والاقتصادية والإعلامية ولا نقبل شروط الغزو الثقافي الاجتماعي الأخلاقي وضغوطه القادمة عبر انطلاق التدفق الإعلامي وانسياب المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وتحت شعار حرية الرأي والتعبير والمعرفة، لكننا في نفس الوقت لا نقبل بل لا نقدر على أن نحرم مجتمعاتنا من الاستمتاع بمنجزات ثورات العصر بكل ما تحمله من تدفق معلوماتي وتداخل ثقافي

واندماج سياسي واقتصادي واجتماعي، بشرط أن تكون لدينا الرغبة والقدرة على الإسهام بجدية وإيجابية في هذه العملية المتداخلة المتشابكة ولو بالقدر اليسير، حتى لا نقع أسرى التبعية المطلقة، إن لدينا موروثا تاريخيا وحضاريا وثقافيا هائلا، ولدينا إمكانيات فكرية وبشرية ومادية معقولة، ولدينا تقاليد ومؤسسات راسخة تستطيع أن تشكل أساسا جيدا لانطلاقة جديدة وإسهام ايجابي في التطور الإنساني الراهن والمستقبلي، وهذا هو رصيدنا الذي نراهن عليه أي أننا ببساطة نطرح فكرة التمسك بالتوازن.⁷

وقد أشارت دراسة شون ماكابرايد إلى أن الثقافة لا تتطور بانغلاقها على نفسها داخل قوقعتها وإنما تتطور بالتبادل الحر مع الثقافات الأخرى، والحفاظ على الصلة بكل قوى التقدم الإنساني، بيد أن التبادل الحر لا بد أن يكون على قدم المساواة وقائما على أساس الاحترام المتبادل، فقد يؤدي تعدد قنوات الإرسال الذي إتاحتها التوابع الصناعية للبحث المباشر الى تنوع الأهداف والمشاهدين والمستمعين، بيد انه من خلال اشتداد المنافسة قد يؤدي هذا التعدد الى توحيد نمط المحتوى، كما قد يؤدي على الصعيد الدولي الى زيادة حدة التبعية الثقافية بزيادة البرامج المستوردة.⁸

ثانيا. لمحة ديموغرافية للسكان في الجزائر:

كانت التعدادات الفرنسية المختلفة التي أجريت خلال الفترة الاستعمارية عبارة عن مسوحات غير دقيقة تعتمد على تقنيات مثل إحصاء الخيام وضربها في ستة لتحديد عدد البدو ومع ذلك، كانت المسوحات كافية لرسم صورة لمعدل متسارع لنمو السكان، حيث ارتفع متوسط معدل الزيادة السنوي من 0.5% بين عامي 1900 و 1910 إلى 2.7% بين عامي 1950 و 1955، وخلال الفترة بين 1954 إلى عام 1962، نما عدد السكان بمعدل منخفض للغاية بسبب عدد الأشخاص الذين قتلوا في الحرب، وفي عام 1966 قُدر معدل النمو السنوي بنحو 3.3% ثم ارتفع المعدل بعد ذلك إلى 3.4% قبل أن يتراجع إلى 3.2% في أواخر السبعينيات، و 3.1% في المائة في أوائل

الثمانينيات، و2.8 في المائة في التسعينيات، وفقاً لتوقعات البنك الدولي، وقد انخفض معدل المواليد الخام لكل ألف نسمة في عام 1989 إلى 34.3 من 45 في عام 1985، و48.8 في الفترة من 1970 إلى 1975، و50.4 في الفترة من 1960 إلى 1965، وذلك وفقاً لتقديرات قسم السكان التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة والبنك الدولي، وفي ظل تحسن الظروف الصحية والصرف الصحي بشكل تدريجي، انخفض معدل الوفيات الخام من أربع وعشرين وفاة لكل ألف نسمة في الفترة من 1950 إلى 1955 إلى ثماني عشرة وفاة لكل ألف نسمة في عام 1965، وبحلول عام 1990 انخفض المعدل إلى ثماني وفيات لكل ألف نسمة، وارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من اثنين وأربعين عاماً للذكور وأربعة وأربعين عاماً للإناث في الفترة من 1950 إلى 1955، إلى تسعة وأربعين عاماً للذكور وواحد وخمسين عاماً للإناث في عام 1965، إلى خمسة وستين عاماً للذكور وستين عاماً للإناث في عام 1990⁹.

في الفترة من منتصف الستينيات إلى منتصف السبعينيات، كانت المرأة الجزائرية في المتوسط تنجب ما بين سبعة إلى ثمانية أطفال، وارتفع الرقم إلى ما يزيد قليلاً على تسعة بالنسبة للنساء اللاتي تزوجن قبل سن الثامنة عشرة، لكنه انخفض إلى ما يقرب من سبعة بالنسبة للنساء اللاتي تزوجن بعد سن الحادية والعشرين، وكان معدل المواليد أقل قليلاً في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية وفي عام 1990، قُدِّر أن معدل الخصوبة الإجمالي انخفض إلى 5.1 طفل لكل امرأة، وهو انخفاض كبير، وقد أظهر تعداد عام 1966 أن السكان كانوا صغار السن للغاية؛ حيث كان نحو 48.2% من الجزائريين دون سن الخامسة عشرة وأكد تعداد عام 1977 هذا النمط، على الرغم من أن الفئة العمرية دون سن الخامسة عشرة انخفضت قليلاً إلى 47.9% من السكان وبحلول عام 1990، لم يكن سوى 40.6% من السكان (10.6 مليون جزائري) دون سن

الخامسة عشرة، وقد أفادت المصادر الرسمية أن نحو 57% من السكان كانوا دون سن التاسعة عشرة، ولكن بحلول عام 1990 شكلت هذه الفئة العمرية ما يزيد قليلاً على نصف السكان، أو 51.2%، ومن حيث التركيبة العمرية، أظهرت البيانات التفصيلية أن عدد الذكور في عام 1990 كان أكبر قليلاً من عدد الإناث عند الولادة وبعد ذلك، هيمنت النساء على جميع الفئات العمرية بسبب ارتفاع معدلات الوفيات بين الرجال مقارنة بالنساء في الفئات العمرية الأعلى.¹⁰

عرفت الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال تراجعاً في الوفيات في حين قابلها نمو سكاني كبيراً وصل إلى 3,21% سنة 1980، لتبدأ بوادر الوضعية الخطيرة والآثار السلبية المتمثلة في ظاهرة البطالة والسكن والدخل الضعيف، كل هذه التغيرات ساهمت في تراجع معدلات الخصوبة مما أدى إلى ظهور نمط أسري جديد، وقد شهد سكان الجزائر ارتفاعاً ملحوظاً ليبلغ 29.5 مليون نسمة سنة 1998، ليستمر في الارتفاع حيث وصل سنة 2015 إلى 39.5 مليون نسمة، وما بين 1962-1985 تميزت هذه الفترة بارتفاع كبير لعدد الولادات، حيث تراوحت ما بين 503,2 ألف ولادة سنة 1963 و 845.3 ألف ولادة سنة 1985، ولقد أدى هذا الارتفاع في عدد المواليد خلال هذه الفترة إلى تغيير ملحوظ على التركيب العمري للسكان، أما مرحلة 1986-2000 والتي عبرت عن مرحلة انخفاض المواليد؛ إذ شكلت سنة 1986 القطيعة التامة حيث سجلت السنة التي ما قبلها أعلى مستوى في عدد الولادات، ولقد بلغ معدل الولادات سنة 1986 إلى 34,7 بالألف ليستمر في الانخفاض حيث وصل سنة 1999 إلى 20,2 بالألف، تميزت هذه الفترة بانخفاض ملحوظ في عدد الولادات، إذ انتقل من 845 ألف ولادة سنة 1985 إلى 588.6 ألف ولادة سنة 2000، إن هذا الانخفاض في عدد الولادات يعود لتدهور الوضع الأمني خلال عشرية التسعينات وكذا نتيجة أسباب اقتصادية واجتماعية، مثل اهتمام الدولة الرسمي بمسألة التوجيه الديموغرافي،

وفيما يخص التطور الديمغرافي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2015 حيث عرفت هذه الفترة ارتفاعا أقصى في عدد الولادات فقد انتقل عدد الولادات من 588,6 ألف ولادة حية سنة 2000 إلى 978 ألف ولادة حية سنة 2012، لتصل إلى 963 ألف ولادة حية سنة 2013.¹¹

الجدول رقم 01: الحركة الطبيعية للسكان

الوحدة: 310:

التعيين	2016	2017	2018
ولادات حية	1067	1060	1038
مجموع الوفيات	180	190	193
زيادة طبيعية	886	870	845
وفيات أقل من سنة*	21,4	21,4	21,03
الزواج	356,6	339,7	331,7
الطلاق	62,1	65,6	65,7
سكان في /.../ 01/01	40393	41286	42156
سكان في /.../ 01/07	40836	41721	42578

*معطيات خامة.

الجدول رقم 02: المؤشرات الديمغرافية بـ%

التعيين	2016	2017	2018
المعدل الخام للولادات	26,12	25,40	24,39
المعدل الخام للوفيات	4,42	4,55	4,53
معدل الزيادة الطبيعية	21,7	20,9	19,9
معدل وفيات الأطفال	20,9	21,0	21,0

12,1	12,5	13,2	معدل المواليد أموات
7,79	8,14	8,73	المعدل الخام للزيجات
1,54	1,57	1,52	المعدل الخام للطلاق
19,80	19,32	17,42	معدل الطلاق(ب%)

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، نتائج 2016-2018 نشرة 2021

تظهر معطيات الجدول 1 بين عامي 2016 و2018 اتجاهات مهمة تتعلق بالحركة الطبيعية للسكان حيث نلاحظ انخفاضاً في عدد الولادات الحية من 1067 في عام 2016 إلى 1038 في عام 2018، وهو ما يعكس تراجعاً في معدل المواليد، هذا الانخفاض يمكن تفسيره من خلال عدة عوامل سوسيولوجية، منها تغير القيم الاجتماعية وتأخر سن الزواج ويمكن أن يعود السبب إلى خروج المرأة للعمل من جهة النساء، وارتفاع تكاليف المعيشة وصعوبة توفير مسكن ملائم من العوامل التي تثني الأزواج عن الزواج أو إنجاب عدد كبير من الأطفال.

أما بالنسبة للزيادة الطبيعية (الفرق بين الولادات والوفيات)، فقد انخفضت من 886 في عام 2016 إلى 845 في عام 2018 هذا الانخفاض يعكس تباطؤاً في النمو السكاني، وهو أمر شائع في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقال ديموغرافي، حيث تنخفض معدلات الخصوبة بينما تبدأ معدلات الوفيات في الاستقرار أو الارتفاع، كما أن انخفاض معدل المواليد أموات من 13.2 في عام 2016 إلى 12.1 في عام 2018 يشير إلى تحسن في الرعاية الصحية للأمهات والأطفال، فلا أحد ينكر زيادة وتحسن برامج متابعة الأطفال الرضع والتلقيح الذي يتلقونه من الولادة حتى سن السادسة.

وقد كشف تقرير حديث أصدره الديوان الوطني للإحصاء، أنّ عدد الجزائريين بلغ 46.7 مليوناً في نهاية عام 2023، وفي مقابل تسجيل ارتفاع متوسط العمر، جرى الكشف عن تراجع عدد الولادات بواقع تسع مائة ألف مولود فحسب عام 2023،

وقد جاء في التقرير ذاته، أنّ عدد السكان المقيمين في الجزائر دون احتساب المسجلين في القنصليات خارج البلد، بات يقدر بـ 46.7 مليون نسمة (بينهم 50.6 بالمئة ذكور)، بعدما كان عدد الجزائريين في حدود 45.6 مليوناً قبل نحو 13 شهراً، وزاد عدد سكان الجزائر في عام 2023 بمقدار 703 آلاف فرد، بمعدل نمو طبيعي 1.52 بالمائة، بينما تراجع هذا المعدل بـ 0.41 بالمئة مقارنة بعام 2019 الذي شهد ارتفاع عدد الوفيات أثناء أزمة "كوفيد 19".¹²

وتوقع التقرير أن يصل عدد سكان الجزائر مطلع العام 2025، إلى 47.4 مليون نسمة، على أن يصبح عدد الجزائريين في حدود الـ 60 مليوناً سنة 2050، وبحسب تقارير أممية، يعادل عدد سكان الجزائر 0.57 بالمئة من إجمالي سكان العالم، وهي تحتل الصف الـ 34 دولياً على صعيد النمو الديمغرافي، كما أنّ متوسط العمر ارتفع بشكل لافت، إذ وصل إلى 79.6 بالمئة، بمعدل 78.2 عاماً عند الرجال، و81 سنة عند النساء، بعد أن شهد المؤشر ذاته تباطؤاً إبّان أزمة كورونا، وجاء في التقرير، أنّ "الجزائر تشهد اتجاهاً نحو انخفاض عدد حالات الزواج منذ عام 2014، وبمعدل أكثر سرعة منذ العام 2020، وأحصى التقرير 285 ألف عقد زواج في 2023، بانخفاض 10 بالمئة مقارنة بعام 2019، بينما ارتفع عدد حالات الزواج إلى 315 ألفاً عام 2021، ووفق التقرير ذاته، قفز معدل الطلاق من 20.9 بالمئة عام 2019 إلى 33.5 بالمئة سنة 2023، بواقع 93 ألف حالة طلاق، وبمعنى آخر، ينتهي زواج واحد من كل ثلاثة بالطلاق.¹³

لقد ساد الاعتقاد في هذا الميدان بأن الأسرة النووية هي من خصائص المجتمع الحضري والأسرة الممتدة هي من خصائص المجتمع الريفي، لكن يبدو أن هذا الاعتقاد ليس صحيحاً في جميع الظروف والحالات، فالتغير الذي عرفه المجتمع الجزائري هو تغير شامل طال جميع البيئات الريفية والحضرية على حد سواء ويتجلى ذلك في الاختلافات

البسيطة بين البيئتين فيما يتعلق بنمط الأسرة بل نجد في بعض الحالات أن الأسرة النووية أكثر انتشارا في البيئات الريفية منه في البيئات الحضرية.¹⁴

ومن جهة أخرى فإن حجم الأسرة الجزائرية يتجه عموما نحو الانخفاض، حيث تمثل الأسر التي لا يزيد عدد أفرادها على ستة أفراد الأغلبية بنسبة 59.15%، ويرجع هذا الاتجاه إلى وجود توجه واضح نحو تخفيض عدد الولادات، حيث أن هذه الفئة من الأسر يتراوح عدد أبنائها من واحد إلى أربعة أبناء فقط، إلا أن ما يمكن ملاحظته بالنسبة لحجم الأسرة الجزائرية، هو أن حجم الأسرة الممتدة يكون كبيرا عندما تتكون من أسرتين أو أكثر مما يزيد من معدل التزاحم داخل المسكن الواحد خاصة إذا كانت سعة المجال السكني وعناصره الأساسية غير مخططة لاستيعاب هذا النمط الأسري، وهذا يشكل ضغطا داخليا على العلاقات الأسرية، وذلك رغم أن الأسر الممتدة تنتشر أكثر بين الأسر بدون أطفال وأحادية الوالدين، إلا أن تلك النسبة مهما كانت ضعيفة تعيش وضعاً اجتماعياً صعباً كما يتضح بأن الأسر الحضرية أكثر نزوعاً نحو خفض الولادات من الأسر الريفية، فالأسر الحضرية التي يتراوح عدد أبنائها من 7-8 تمثل 11% فقط بينما هي تقريبا 16% لدى الأسر الريفية، والتي يزيد عدد أبنائها عن تسعة أبناء تمثل 3.60% بالنسبة للأسر الحضرية بينما تمثل الأسر الريفية ضعف ذلك تقريبا 66.20% وما يؤكد هذا الاتجاه أن معدل عدد الأطفال بالنسبة للمرأة الجزائرية يرتفع كلما اتجهنا من التجمعات السكانية الرئيسية إلى التجمعات السكانية الثانوية إلى المناطق السكنية المبعثرة والذي هو : 3,91 و 4,44 و 4.73 على التوالي، وقد يعود هذا التوجه إلى عوامل كثيرة أهمها خروج المرأة للعمل المجاور بالنسبة للأسر الحضرية، وارتفاع المستوى التعليمي عموماً لدى الأسر، إضافة إلى انتشار الثقافة الصحية الأسرية والأفكار المتعلقة بتنظيم الأسرة من خلال التعليم ووسائل الإعلام والاتصال وبالأخص توفر المراكز الصحية.¹⁵

ثالثا. تنظيم النسل في الجزائر:

"تتضمن السياسة السكانية لتقليل نمو السكان أهدافا سكانية صريحة وتستخدم دائرة من التدابير المباشرة وغير المباشرة لتخفيض الخصوبة المرتفعة، وقد حققت بعض الحكومات في العالم النامي تقدما كبيرا في العقد الماضي في صياغة وتنفيذ سياسات سكانية لتقليل نمو السكان، وكان الدعم العام كبيرا لخدمات تنظيم الأسرة وللسياسات التكميلية لتشجيع قيام أسر أصغر، وكانت برامج تنظيم النسل هي حجر الزاوية في الجهود الحكومية لتخفيض الخصوبة فهدف البرامج التي توفر الحصول على معلومات وخدمات وسائل تنظيم الحمل تيسر على الزوجين ألا ينجبا من الأطفال ما يريدان، كما أنها تساعد في نشر فكرة أن تنظيم النسل يدخل في إطار مملكة الاختيار الإنساني وتقدم المعلومات عن مزايا الأسر الصغيرة، مما يمكن من خفض حجم الأسرة المنشود، والواقع أن انخفاضات الخصوبة في كل مكان قد ارتبطت في نهاية الأمر بزيادة استخدام وسائل تنظيم الحمل".¹⁶

لقد تبنت الجزائر سياسة سكانية بعد جيرانها بعقدين من الزمان وكانت مثقلة بمعدل خصوبة إجمالي مرتفع بشكل ملحوظ، وبيئة مدنية وسياسية غير مستقرة، ولكن وبالرغم من هذه القيود، فقد تمكنت الجزائر من اللحاق بمؤشرات التحول في معدلات الخصوبة في بلدان أخرى، بل وتجاوزتها، فحققت انخفاضا في معدل الخصوبة الإجمالي بنسبة تزيد على 60% في غضون عشرين عاماً تقريبا، ويعكس انخفاض معدلات الخصوبة في الجزائر إلى حد ما التغيرات الديموغرافية في منطقة شمال أفريقيا وعلى الرغم من أن المنطقة تشهد نمواً سكانياً سريعاً، إلا أن هذا النمو لا يزال يشكل تحدياً كبيراً، ففي المتوسط، تنجب النساء في هذه المنطقة الآن 3.4 طفل، مقارنة بـ 2.0 في شرق آسيا و2.5 في أميركا اللاتينية، وتشير مقاييس الزواج والخصوبة جميعها إلى أن تغييرات كبيرة في نموذج الأسرة السائد تقليدياً جارية في مختلف أنحاء منطقة شمال أفريقيا، حيث تتحول

من نموذج الأسرة الكبيرة إلى نموذج الوحدة النووية الأصغر، ربما استجابة لظروف المعيشة المقيدة المتأثرة بالتوظيف والإسكان وتكاليف المعيشة، ولكنها تعكس أيضاً التحضر والتغير الثقافي، وقد ظل حجم الأسرة المثالي يتناقص منذ ما يقرب من عقدين من الزمان بين النساء المتزوجات في سن 15-49 عاماً، كما أن نسبة النساء المتزوجات في سن 30-34 عاماً اللاتي يعبرن عن عدم رغبتهن في إنجاب المزيد من الأطفال آخذ في الازدياد ومع ذلك، يظل الطلب على الأطفال مرتفعاً كثقافة مجتمعية.¹⁷

(1954-1962)، كانت البلاد تتمتع بأحد أعلى معدلات الخصوبة في العالم، وقد أطلقت الحكومة الجزائرية المستقلة حملة لتوفير فرص واسعة للحصول على الرعاية الصحية والتعليم، ولكنها لم تنظر إلى النمو السكاني السريع باعتباره مصدر قلق خطير ونتيجة لهذا التركيز على السياسة، انخفض معدل وفيات الرضع بشكل كبير، وزادت نسبة الأطفال في المدارس، في حين ارتفع معدل النمو السكاني، وخلال السنوات الأولى بعد الاستقلال، كان هناك تردد في تبني المفاهيم الغربية مثل الربط بين التنمية الاقتصادية والنمو السكاني، في الوقت الذي كان الطلب على تنظيم الأسرة في تزايد وبحلول منتصف الستينيات، كانت الجماعات النسائية تطالب بالفعل بخدمات تنظيم الأسرة كحق من حقوقها وبعد فترة وجيزة، افتتح أول مركز للمباعدة بين الولادات، وفي عام 1967، أنشئ مركز لتنظيم الأسرة في المركز الجامعي الاستشفائي مصطفى باشا وعلاوة على ذلك، صدرت فتوى لصالح الاستخدام الطوعي لوسائل منع الحمل، وبينما كان الساسة يترددون في التعامل مع "التحكم في عدد السكان"، ظهرت المزيد من مراكز تنظيم الأسرة، التي توفر الوصول إلى وسائل منع الحمل الحديثة وبسبب ندرة الأطباء، تم تدريب القابلات وترخيصهن لتوفير وسائل منع الحمل في الوقت الذي قدمت منظمة الصحة العالمية بعض المساعدة في مبادرات صحة الأم والطفل، بما في ذلك التدريب والخدمات لجهود تنظيم الأسرة المبكرة.¹⁸

وكانت السياسة السكانية الرسمية للحكومة تهدف إلى إيجاد توازن بين حجم السكان والموارد المتاحة، ولكن "السيطرة على السكان" لم تكن أولوية وطنية، وبعد مدة أدركت الحكومة قيمة التحليل الديموغرافي، فقامت ببذل الجهود لجمع بيانات أكثر فقد بدأت أقسام التخطيط والإحصاء في الحكومة في إجراء مسوحات ديموغرافية لتقدير أنماط الخصوبة والوفيات والهجرة بشكل أفضل، وكان الهدف من هذه الجهود تقييم المعلومات المتعلقة بالمشاكل الوطنية مع مراقبة جهود البلدان الأخرى، وخاصة دول المغرب العربي المجاورة، لإدخال تنظيم الأسرة، والسماح لبعض أنشطة تنظيم الأسرة بالوصول إلى بضع مئات من النساء سنوياً، والاعتماد على التنمية الاقتصادية، وفي عام 1974، وبعد مرور سبع سنوات على افتتاح أول عيادة للمباعدة بين الولادات في الجزائر، أطلقت الحكومة رسمياً برنامجاً وطنياً رسمياً للمباعدة بين الولادات وتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث سعى البرنامج إلى دمج المباعدة بين الولادات بشكل كامل في جهود تعزيز صحة الأم والطفل.¹⁹

تم إنشاء مراكز حماية الأم والطفل لتقديم المشورة ووسائل منع الحمل، وفي عام 1980، بلغ عدد هذه المراكز نحو 260 مركزاً كما تم إطلاق حملة تثقيفية باستخدام التلفاز واللوحات الإعلانية والإعلانات المطبوعة للإشارة إلى عواقب النمو الديموغرافي غير المقيد، والإعلان عن خدمات مراكز حماية الأم والطفل وبُذِلَ جهد كبير للتوفيق بين تنظيم الأسرة والدين، ووجد علماء الدين أن المباعدة بين الولادات واستخدام وسائل منع الحمل متوافقان مع الإسلام طالما كانت المشاركة طوعية، وطالما كانت الممارسات مثل الإجهاض والتعقيم محرمة، وبحلول منتصف ثمانينيات القرن العشرين، بدأت برامج تنظيم الأسرة تلاقي بعض النجاح فقد ارتفع عدد برامج تنظيم الأسرة إلى 300 برنامج، وتشير التقديرات إلى أن نحو 10% من السكان في سن الإنجاب يستخدمون أحد أشكال منع الحمل، وفي عام 1986 أنشأت الحكومة اللجنة الوطنية للسكان ونص ميثاقها على

إيجاد التوازن بين احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية من ناحية، والنمو السكاني من ناحية أخرى وبعد ثلاث سنوات، في عام 1989، أطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجاً بقيمة 8 ملايين دولار أميركي لدعم رعاية صحة الأم والطفل، كما دعم برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان البحوث الديموغرافية، وفي عام 1989 قُدِّر أن 35% من النساء الجزائريات في سن الإنجاب يستخدمن شكلاً من أشكال منع الحمل وتفسر هذه النسبة جزئياً الانخفاض الحاد في النمو السكاني من 3.1% في منتصف الثمانينيات إلى 2.8% في عام 1990²⁰.

وقد تلقى مقدمو الرعاية الصحية، بمن فيهم الأطباء والقابلات، تدريباً على تنظيم الأسرة، وخلال العشرين عاماً الممتدة من عام 1962 إلى عام 1982، ارتفع معدل انتشار وسائل منع الحمل من نحو 2-3% إلى 50%، في حين انخفض معدل الخصوبة الإجمالي بنحو النصف، من 7% إلى 3.9%. ولكن مواقف صناع السياسات فيما يتصل بتنظيم الأسرة كانت تتغير، ولقد ظهرت إحدى علامات هذا التحول في عام 1980، عندما أصدرت وزارة التخطيط بياناً في التقرير العام لخططها الخمسية الأولى، أكدت فيه أن العمل على خفض معدل المواليد أصبح أمراً لا غنى عنه لتحسين النمو الاقتصادي، لكن التطور الصناعي فشل في مواكبة احتياجات ومتطلبات السكان الذين يتزايد عددهم بسرعة، الأمر الذي أجبر الحكومة على تبني استراتيجية صريحة للحد من عدد السكان، ثم تم إطلاق البرنامج الوطني الرسمي لتنظيم الأسرة في الجزائر، في عام 1983 مع التركيز المستمر على المباشرة بين الولادات بدلاً من خفض عدد السكان، وقد أنشأت الجزائر برنامجاً للتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، كما بدأت في تلقي مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة لتنظيم الأسرة في عام 1989.²¹

"وعلى أية حال استخدام وسائل تنظيم الحمل أو تأجيله من أهم المحددات المباشرة للخصوبة، وبالرغم مما حظيت به هذه الوسائل من اهتمام كبير من قبل الباحثين في مجال

السكان والعائلة إلا أنها كانت وسيلة مهمة لحفظ التوازن داخل الأسرة حتى في مجتمعات ما قبل التحول الديموغرافي، والقول الوارد في صحيح البخاري ومسلم عن جابر "كنا نعزل في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل، ما هو إلا دليل واضح على وجود أنواع تقليدية من وسائل تنظيم الحمل تمارسها المجتمعات القديمة في فترات سبقت التحول الديموغرافي الذي شهدته أوروبا، ويشير أحد المفكرين في هذا الشأن إلى أن الأطباء المسلمين كتبوا في وقت مبكر عن بعض طرق تنظيم الحمل مثل أبي بكر الرازي وابن سينا، فثقافة ممارسة تنظيم النسل تهدف في الغالب إلى المباشرة بين المواليد وبالتالي انخفاض الخصوبة".²²

رابعا. العوامل الفاعلة في تنظيم النسل:

1. التحديات الاجتماعية والثقافية:

بالرغم من أن هناك تحديات اجتماعية تواجهها ثقافة الفرد الجزائري في سياق تنظيم النسل، إلا أن الدين والقيم الثقافية التقليدية تؤكد على أهمية الإنجاب والأسرة الكبيرة، صحيح أن هذه الأخيرة كانت تتراوح بين 7 إلى 9 أطفال في المناطق الشمالية والداخلية وبين 10 إلى 15 بمناطق الجنوب لم تعد كذلك اليوم، حيث أن حجم الأسرة أصبح أقل بكثير ومعظم الأسر الحديثة تفكر في مبدأ التباعد وتنظيم حجم الأسرة، لقد ساهم ارتفاع المستوى التعليمي للأفراد وخصوصا المرأة في تغيير ثقافة الإنجاب التقليدية، فقد صار الزوجين اليوم يدركون جيدا أهمية الثقافة الصحية أثناء فترة الحمل وبسبب المتاعب الصحية ونقص الرعاية الصحية في كثير من المناطق ستفكر المرأة مرة مرة في الإنجاب وبما أنها تمتلك تعليما وثقافة ووعي سيكون من السهل جدا إقناع الزوج ببرامجها أو بخططها، وقد ذكرت جوديث بلاكي، أن التحرر النسوي وزيادة الوعي بحقوق المرأة قد أديا إلى تغيير في النظرة التقليدية لدور المرأة كأم مما شجع على تبني ممارسات تنظيم النسل.

إن ارتفاع مستوى تعليم المرأة في الجزائر يؤدي إلى زيادة وعيها بحقوقها، بما في ذلك الحق في تحديد عدد الأطفال والمباعدة بينهم، وتشير الدراسات إلى أن هناك علاقة عكسية بين تعليم المرأة ومعدلات الخصوبة، كلما زاد مستوى تعليم المرأة، كلما قل عدد الأطفال الذين تنجبهم وذلك بسبب تأخر سن الزواج، وزيادة استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وتغيير الأولويات نحو تحقيق الذات، فالتعليم والوعي الثقافي يمنحها أيضاً فرصاً اقتصادية أفضل، مما يقلل من اعتمادها المالي على شريكها في النسق، فعمل المرأة اليوم في الجزائر أصبح حتمية بسبب سياسات تمكين المرأة في النشاطات المهنية المختلفة، وبسبب أيضاً صعوبة المعيشة التي تتطلب اليوم أسرة تعمل، أي أنها مؤسسة اجتماعية تكونت من زوج وزوجة ولكن أيضاً من موظف وموظفة هدفها إعالة الأسرة قبل التفكير في زيادة عناصرها، ففي كثير من المناطق اليوم تستخدم الأسرة راتب الزوجة للكرء وراتب الزوج لإعالة ونفقة الأسرة، وبالتالي هذا التحدي الجديد في حياة المرأة سيصعب عليها التفكير في الإنجاب غير المحدد وغير المخطط له.

2. العوامل الحضرية والاقتصادية:

يؤدي التحضر والهجرة من الريف إلى المدن إلى تغيير نمط الحياة وتطلعات الأفراد، مما يجعلهم أكثر عرضة لتأخير الإنجاب والحد من عدد الأطفال، فالتحضر والتمدد مفاهيم تفرض ثقافة فرعية إضافية على الفرد تؤدي إلى تغيير القيم والمواقف المتعلقة بالأسرة والإنجاب، في المدن يصبح التركيز على النوعية والجودة بدلاً من الكم، حيث يفضل الأزواج إنجاب عدد قليل من الأطفال وتوفير حياة أفضل لهم، لذلك أصبح من المألوف أن تجد عدد أطفال الأسر الحديثة يتراوح من طفلين إلى ثلاث، تراعي الأسرة في ذلك الضغوطات الحضرية منها ضيق المسكن وعدم توفر وسيلة النقل التي تسهل تنقلات الأسرة بعدد قليل من الأطفال وسيصعب ذلك كلما زاد العدد عن عدد ركاب السيارة، كما أن تعليمهم بما في ذلك الدروس التديمية ستثقل كاهل الأسرة، وسيتأثر

المنفق بمصاريف التغذية واللباس والعلاج... الخ. هذه التحولات الاجتماعية تعكس تغيراً في الأدوار التقليدية للجنسين وتزايد الوعي بأهمية التخطيط الأسري.

كما أن الفقر والبطالة تؤثران على قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات مدروسة بشأن تنظيم الأسرة، حيث أن الفقر والبطالة ليسا مجرد مشاكل فردية، بل هما عوامل هيكلية ناتجة عن التوزيع غير العادل للموارد والفرص في المجتمع، هذا ما يؤثر بشكل كبير على سلوك الأفراد بما في ذلك سلوكهم الإنجابي، وفي هذا الإطار هناك صنفان من السلوك الذي يعتبر ردة فعل عن سوء المعيشة ونقص الموارد فبعض الأسر الفقيرة قد تستمر في إنجاب الأطفال بسبب الفراغ الذي يعيشه الزوج دون عمل ومحدودية فرص الحصول على التعليم والإرشاد، وعدم الوعي بأهمية تنظيم الأسرة،

ومن جهة أخرى هناك أسر أخرى قد تؤجل الإنجاب بسبب الصعوبات الاقتصادية، والخوف من عدم القدرة على توفير حياة لائقة للأطفال، في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة فتوفير حليب الأطفال والحفاظات يشكل تحدياً للأسر محدودة الدخل، وإذا تجاوزنا هذه المرحلة سيقلق الآباء أثناء الدراسة لتوفير وسائل وأدوات التعلم الضرورية والتي قد تتضاعف بتضاعف الأبناء، ووفقاً لنظرية "التكلفة والمنفعة" التي قدمها عالم الاجتماع غاري بيكر، فإن الأسر تقوم بحساب التكاليف الاقتصادية المترتبة على إنجاب الأطفال مقابل المنافع المتوقعة حيث تكاليف تربية الأطفال مزعجة وتشكل تحدياً للأسر، هذا ما يدفعها للميل إلى تقليل عدد الأطفال لضمان جودة حياة أفضل لهم.

3. التثقيف المجتمعي والتحديات الطبية:

التوعية المجتمعية والتثقيف هما أساس فهم قضايا تنظيم النسل، ولأجل ذلك وجب الاعتماد على برامج التوعية المؤسسية والفردية التي تساعد المجتمع على فهم أهمية تنظيم الأسرة، فهو منطلق تعتمد عليه البلدان الرائدة كونه يؤثر إيجاباً على الصحة العامة والتنمية الاقتصادية، عادة ما تحوي البرامج تثقيفاً صحياً حول منع الحمل ماهيته، طرقه

...، كما تعلم حقوق المرأة في الصحة الإنجابية، ومن المهم توجيه هذه البرامج لجميع فئات المجتمع، فهو المسعى لأجل الوصول إلى تحسين الصحة العامة والرفاهية الاجتماعية وهذا من خلال التركيز أيضا على العناصر التالية:

— تحسين مستوى المعيشة للفرد والأسرة

— زيادة الاستثمار في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية

— تحسين مستويات الدخل وفرص العمل

وعند التطرق للتحديات الصحية والطبية فمن المعروف أن الصحة الإنجابية في الجزائر تواجه تحديات متنوعة ومتغيرة لها علاقة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية، وكما هو معروف تنتشر الأمراض المزمنة مثل السكري وارتفاع ضغط الدم بين الأفراد ومنهم النساء الحوامل، حيث يزيد السكري من مضاعفات الحمل، بينما يمكن أن يؤدي ارتفاع ضغط الدم إلى تسمم الحمل ومشاكل في نمو الجنين، كما أن أمراض مثل التهابات المسالك البولية والتهابات المهبل يمكن أن تؤثر على الخصوبة وتزيد من خطر حدوث مضاعفات أثناء الحمل إذا لم يتم متابعتها وتلقي رعاية وعلاج مناسب.

وقد أصبحنا نرى ارتفاع في الولادة المبكرة وانتشار ظاهرة الولادة القيصرية بسبب مضاعفات الحمل حيث أن نقص الوعي بأهمية التغذية والشروط الضرورية للغذاء الصحي المناسب للمرأة الحامل، يساهم في تفاقم العديد من المشاكل الصحية التي قد تؤثر على صحة الجنين أو صحة الأم، وتؤدي إلى العواقب الوخيمة، فنقص الحديد وحمض الفوليك، شائعة بين النساء في سن الإنجاب، هو أمر متوقع ولكن من الضروري مراقبة الوضع عن كثب بداية من الأسرة إلى المؤسسة الاستشفائية، وكما هو معروف للصغير والكبير تواجه الجزائر تحديات خاصة في مجال الرعاية الصحية مثل التفاوت في الحصول على الخدمات الصحية بين المناطق الحضرية والريفية، صحيح أن هناك مؤسسات استشفائية بالمجان ولكنها في الغالب لا تحوي العدد الكافي من المختصين وخصوصا

الأطباء، ناهيك عن نقص الأجهزة الحساسة أو عدم قدرة المورد البشري على التعامل معها بسبب عدم التكوين الجيد وبالتالي عدم إمكانية تطبيق مبدأ نسق الإنسان آلة الايجابي المثمر، هذا الذي يدفع بالمواطنين من الساكنة بالمناطق الريفية والجنوب إلى التنقل إلى المناطق الحضرية والشمال لزيارة العيادات الحكومية والخاصة لتلقي العلاج .

4. دور التكنولوجيا وسائل الإعلام في نشر ثقافة تنظيم النسل:

إن تنوع مصادر التوثيق وتطور تقنيات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة أحدثت ثورة إعلامية في المجتمعات المعاصرة التي أصبحت تعرف بمجتمعات الإعلام والاتصال²³: إن وسائل الإعلام قوة تحريرية لأنها تحطم قيود المسافة والعزلة وتنقل الناس من المجتمع التقليدي الى المجتمع الكبير العصري، حيث تنظر كل العيون إلى المستقبل وتطلع إلى البعيد وعلى ذلك فإن وسائل الإعلام بتقريبها للبعد وجعلها للغريب مفهوما قادرة على المعاونة في تضيق المسافة بين المجتمع التقليدي والمجتمع العصري، ويتصل بعملية التغير الاجتماعي تقبل الأفكار المستحدثة وهي عنصر جوهري في عملية العصرية، والتنمية والفكرة المستحدثة هي فكرة او ممارسة أو موضوع يدركه الفرد باعتباره امرأ جديدا، وتبني هذه الفكرة هو احد مظاهر أسلوب الحياة المتغير سواء أكانت الفكرة في مجال الزراعة أو الصحة أو تنظيم الأسرة.²⁴

وفي ظل بروزها وقوتها التأثيرية والاستخداماتية تلعب وسائل الإعلام دورا محوريا في تشكيل الوعي العام حيث تتجاوز مهمتها مجرد نقل المعلومات لتصل إلى التأثير في القيم والمعتقدات المجتمعية، فمن خلال استراتيجيات مدروسة يمكن تحويل سلوك تنظيم النسل من مجرد ممارسة صحية إلى ثقافة مجتمعية واستراتيجية فردية ومؤسسية.

كما أن أحد أهم الأدوار التي يمكن أن تهم بها وسائل الإعلام هي التوعية بفوائد تنظيم النسل، من خلال تسليط الضوء على تحسين صحة الأم والطفل وتقليل المخاطر المرتبطة بالحمل المتكرر، ويقع على عاتقها مسؤولية تصحيح المفاهيم الخاطئة والشائعات المرتبطة

بتنظيم النسل المتأصلة في المعتقدات التقليدية، من خلال تقديم معلومات دقيقة وموثوقة حول وسائل منع الحمل وتأثيرها على الصحة، وحسب عالم الاجتماع مانويل كاستيلز، فإن شبكات التواصل الاجتماعي تسمح بتبادل المعلومات بسرعة وكفاءة، مما يمكن الأفراد من الوصول إلى معلومات متاحة حول وسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة كان من الصعب الحصول عليها في السابق، كما أن التفاعل مع الجمهور يمثل عنصراً مهماً في نجاح أي حملة إعلامية وفق نظرية الاستخدامات والاشباعات الاتصالية، فالفرد الجزائري اليوم واعي ومثقف يختار القنوات والمنصات التي تساهم في تكوينه وتقدم له حلولاً من فاعلين في الميدان ومختصين في مجال تنظيم النسل، خصوصاً من خلال البرامج التي يقدمها أطباء ومختصون.

خاتمة:

نستخلص من هذا البحث ذو التحليل الاستقرائي المبني على حقائق تاريخية، وواقعية وبيانات إحصائية، أن ثقافة تنظيم النسل أو تنظيم الأسرة تشير إلى مجموعة من الممارسات التي تهدف إلى تمكين الأفراد والأزواج من التخطيط للإنجاب وضبط حجم الأسرة، وتحقيق مبدأ التباعد بين الولادات، حيث تتضمن هذه الثقافة نشر الوعي حول أهمية اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الإنجاب، مثل: استخدام وسائل تنظيم الأسرة، تحسين الرعاية الصحية للأم والطفل، رفع مستوى التعليم الصحي وتعزيز المساواة بين الجنسين خصوصاً في اتخاذ قرارات الأسرة، فهذه الأخيرة حسب علماء الاجتماع تعتبر مؤسسة اجتماعية تكونت من فردين اثنين من أجل تكوين بناء نسقي مجتمعي له أسس ويسعى لتحقيق أهداف مستقبلية من أهمها الإنجاب.

ثقافة تنظيم النسل في الجزائر هي ظاهرة تجمع بين التحديات الثقافية والدينية والتحول الاجتماعي والاقتصادية ومن خلال التحليل الديمغرافي لبيانات السكان يتضح أن الجزائر تشهد تباطؤاً في النمو السكاني مع انخفاض نسبي في نسبة النساء في سن الإنجاب، ومع

تراجع كذلك لمعدلات الولادة والزيادة الطبيعية في كل عام، مما يعكس تأثير التغيرات الاجتماعية مثل زيادة التعليم وانتشار الوعي بوسائل تنظيم النسل، ومع استمرار التحضر وزيادة مشاركة المرأة في التعليم وسوق العمل، من المتوقع أن تتطور ثقافة تنظيم النسل نحو مزيد من القبول والانتشار حتى في المناطق الريفية.

إن مستقبل تنظيم الأسرة في الجزائر يعتبر مهم جداً، فهناك توجهات واضحة نحو تحسين الصحة الإنجابية، والرفع من قيمة الوعي بالتنظيم العائلي، فنحن اليوم في عصر مجتمع المعرفة القائم على أساس ثلاثية التعليم والصحة والمعلوماتية، وكلها أقطاب لها تأثير مباشر على ثقافة تنظيم النسل، فالتعليم والوعي يسهم في تبني تفكير مستقل مبني من طرف الزوج وزوجته لتحقيق أهداف وخطط ضمن نسق الأسرة، كما أن الصحة اليوم هي المبتغى الأساسي للأفراد والمؤسسات على حد سواء، فلا يمكن تحقيق مكاسب وتنمية ومجابهة التحديات في ظل انتشار الأمراض والسياسات الصحية الخاطئة، فبتوفر الوسائل الصحية المناسبة والفاعلة في عملية تنظيم النسل وبتوفر الأدوية المساعدة على الحمل والإنجاب، سنشهد استقراراً في نمو الأسرة مع تراجع مشكلاتها الصحية، وبما أننا نعيش في عصر التقنية والإعلام والمعلوماتية فإن هذا الجانب يعتبر عامل مؤثر في تكوين ثقافة الفرد وحتى في السياسات الحكومية كذلك، لقد انتشرت الهواتف الذكية التي وبتوفرها على الانترنت والتطبيقات وصفحات التفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي، كل هذا ساهم وسيساهم في تكوين ثقافات متعددة بخصوص عملية تنظيم النسل، يبقى بأن على الفرد وعلى الأسرة بشكل عام أن تحذر من الأفكار التضليلية التي تهدف إلى زرع سياسات مغالطة لثقافة تنظيم النسل وطمس معالم الأسرة، في الوقت الذي ورغم صغر حجمها، تعتبر هي الوحدة الأساسية واللبنة التي لا غنى عنها لتكوين المجتمع وحفظ استقراره.

الهوامش:

- ¹ دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، لبنان 2007 ص31
- ² دنيس كوش، نفسه ص 32
- ³ انتوني جيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، لبنان 2005 ص82
- ⁴ دينيس كوش نفسه ص-ص 58-59
- ⁵ شون ماكبرايد، أصوات متعددة وعالم واحد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981 ص-ص 83-85
- ⁶ شون ماكبرايد، نفسه، ص-ص 83-85
- ⁷ صلاح الدين حافظ، الاعلام في عهد الثورات الثلاث، ورقة علمية لندوة التدفق الاعلامي بين الدول العربية، عمان سبتمبر 1994
- ⁸ شون ماكبرايد، مرجع سابق ص85
- ⁹ Helen Chapin Metz, a country study , Federal Research Division Library of Congress, Washington1994, p-p 76-77
- ¹⁰ .same p-p 76-77
- ¹¹ ميلود وارزقي، التطور الديموغرافي والبنية السكانية في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة 1962-2015، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، الجزائر، مجلد 4 عدد 7 2016 ص16.20
- ¹² <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/48868> موقع الاذاعة الجزائرية 16:00 يوم 2025/03/05
- ¹³ <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/48868> الإذاعة الجزائرية 16:00 عصر يوم 2025/03/05
- ¹⁴ محمد بومخلوف وآخرون، واقع الأسرة الجزائرية، دار الملكية للطباعة والنشر، الجزائر 2008 ص124
- ¹⁵ محمد بومخلوف وآخرون، نفسه ص129
- ¹⁶ نور الدين عيساني، المسألة السكانية وأبعاد تنظيم الأسرة في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، الجزائر، مجلد8، عدد1، 2015، ص-ص 234-235
- ¹⁷ A Case Study, Fertility Decline in Algeria1980-2006 , The World Bank, Washington May 2010,p2
- ¹⁸ Helen Chapin Metz, Algeria a country study, Federal Research Division Library of Congress, Washington1994,p105
- ¹⁹ same p-p 105-106
- ²⁰ same p-p 105-106
- ²¹ A Case Study, Fertility Decline in Algeria1980-2006,same, p107
- ²² نور الدين عيساني، نفس المرجع السابق، ص-ص 234-235
- ²³ خالد حامد، علم اجتماع التنظيم والعمل، دار الكتاب المعاصر، الجزائر 2020 ص81
- ²⁴ شاهيناز طلعت، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1980 ص 255